عليها يرجع عليها بنفقة ما انفق عليها من ذلك المدة لا بما انفق
على نفسه في اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولده ستة
ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها يرجع بنفقة بقية العدة
وبقية نفقة الولد ستة اشهر ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها
ونفقة ولد ناشز سنين وهي معسرة لا تقدر على نفقة ولدها فلها
ان تطالب الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط
نفقة الولد عنه بدين له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي لا تقدر
على قضائه لا تسقط نفقة الولد قال رحمه الله تعالى وعليه الاعتماد
لا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط انتهى كلام التتمة انتهى
قوله لو اجتمع عليه نفقة بنفقة زوجة خالعها تسقط الخ اقول
لا يخفى سقوطها بكونه خالعها بل اذا طلقها ابانها تسقط المفروض
كما في الخانية عن المحيط وهو يفيد عدم الفرق بين الطلاق البائن
والرجعي ويدل عليه اطلاق الوقاية وغيرها لكن ذكر في جواهر
الفتاوى عن بعض المشايخ بانها لا تسقط بالرجعي قال وعليه
الفتوى والله تعالى اعلم كذا للقهستاني قوله طلق وقال استثنيت
لا يصدق الخ قال شيخ الاسلام الغزي قلت وفي فتاوى
القاضي الامام لو قال الزوج طلقتك امس وقلت انت انه في طهر
الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في المواهر خلافا بين ابي يوسف
ومحمد قال على قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق
وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى
احتياطا لامر الفروج فيما ان غلب على الناس الفساد وان خلع
امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية صدق والطلاق
سواء ان ذكر البدل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى

لا تسقط النفقة بالرجوع وعليه الفتوى

الاستثناء

الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ عليه
جعلا واراد باخذ الجعل ذكر البدل في الخلع لا حقيقة الاخذ
وكما لا يصدقه القاضي فيما ذكرنا لا تصدقه المرأة انتهى كلامه
قلت وظاهر كلام المحقق الكمال في شرح الهداية
ان الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والخلع ولم تنازعه المرأة
في ذلك ان القول قوله مطلقا حيث قال فروع طلق او خلع ثم
ادعى الاستثناء او الشرط ولا منازع لا اشكال ان القول قوله وكذا
اذا كذبته المرأة فيه ذكره في الحاوي للامام محمود البخاري ولو شهدا
عليه بانه طلقها او خالعها بغير الاستثناء او قال لم يستثن قبلت
وهذه من المسايل التي قبل فيها الشهادة على النفي فان لم يشهدوا
على النفي بل قالا لم نسمع منه تلفظ الطلاق والخلع والزوج يدعي
الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوايد شمس الائمة الاوزجندي
لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبينة بل اذا عرف
باقراره وقيل اذا قال لعبده اعتقتك امس وقلت ان شاء الله تعالى
يعتق وفي فتاوى القنسفي لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقتني
فالقول لها ولا يصدق الزوج الا ببينة بخلاف ما لو قال لها قلت
لك انت طالق ان دخلت فقالت طلقتني بخلاف القول قوله كذا قاله
ثم قال والذي عندي ان ينظر ان كان الرجل معروفا بالصلاح والتنهي
لا يسعه ان يقع على النفي بينه وبين الله تعالى وان كان بخلافه
تعذر بقاله وان عرف بالفسق او جهل حاله ينبغي ان لا يوقع بقوله
لغلبة الفساد في هذا الزمان انتهى كلام الغزي واقول
حيثما وقع خلاف وترجيح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر
الرواية لان ما عداها ليس مذهبا لاصحابنا ولا يضاء ما غلب الفساد

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)